الصراعات الداخلية
وتمويل التنظيمات الإرهابية في الوطن العربي
(دراسة حالة تنظيم داعش)

د. نيبال عز الدين جميل(*)

مقدمة:

يُعَـدُّ واحدًا من المؤشرات الدالَّة على عـدم الاستقرار في المنطقة العربية والتفاعلات الإقليمية المرتبطة بها، بروزُ ما يطلق عليه في الأدبيات «خصخصة العنف الجهـادي»؛ إذ أدت موجة الصراعات الداخلية المسـلحة التي شـهدتها الدول العربية، وخاصة بعد اندلا ع الحراك الثوري في عام 2011، إلى تبلور دور جماعات المصالح على طرفي الصراع، في اتجاه تغذيته ومواصلة استمراره؛ لكونه يمثل مصدرًا رئيسًا للحفاظ على ديمومة مكاسبهم المالية الضخمة، والتي سوف تتهدد - بالضرورة - في حالة ما إذ توقفت تلك الصراعات المسلحة أو حتى هدأت وَتيرتُها على أقل تقدير، بحيث برز نمط من العصابات المتخصصة في تجارة الأعضاء البشرية وتهريب الأسلحة وزراعة المخدرات وتجنيد المقاتلين وتهريب مصـادر الطـاقة، والاتِّجـار بالآثار، والاختطاف بفدية والسطو المسلح، وغيرها من المؤشرات المعبرة عن خصخصة الصراعات الداخلية المسلحة.

وتظل أسباب ظهور تلك الجماعات المقاتِلة العامل الحاسم في انتشارها، والتي تتمثـل في حالة المـد الثـوري، التي كشـفت بوضـوح عن حالة من التعثر الانتقالي والضعف الأمني، وانعكست على عدم قدرة الدولة المركزية في السيطرة

(*) مدرس العلوم السياسية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية مصر العربية.

على كامل إقليمها، سواء بشكل كامل؛ أو حتى جزئيًا على بعض المناطق الحدودية، وبعض المناطق الطرفية والهامشية، بحيث تنتعش اقتصاديات الصراعات الداخلية في غالبية الدول العربية، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، لا سيما بعد تجاوز مهام عناصر الأمن وقوات حرس الحدود ومراقبة خفر السواحل. كما أن هذا النوع من التجارة غير الشرعية صار مربحًا أكثر من العمل في الوظائف الحكومية أو القطاع الخاص، وهو ما غرس نظام السوق السوداء بالكامل داخل بعض المجتمعات في المنطقة في سياق التفاعلات الصراعية.

وقد أسهمت ظاهرة عدم القدرة على السيطرة الحدودية، وانعكاسها في شيوع «نمط الحدود السائلة أو السائبة أو الرخوة» في انتشار شبكات وعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي أصبحت تحقق مكاسب ضخمة، وخاصة بين أعداد كبيرة من سكان المناطق الحدودية، مستفيدة من «مهامّ التسفير» عابرة للخطوط الرسمية على الجانبين. ذلك بالإضافة للامتدادات القَبَلية والعشائرية العابرة للحدود، بحيث اتسمت الصراعات الداخلية الداعمة لتمويل التنظيمات الإرهابية، بمجموعة من السمات، من أبرزها الانتشار الواسع لعمليات السلب والنهب، والسيطرة على بعض أنواع من التِّجارة أو احتكارها، واستعمال القوى العاملة تحت تهديد السلاح، والسيطرة على الأرض لدرجة تصل إلى حد ترحيل السكان من مناطق واسعة وإحلال جماعات جديدة محلها، والاستيلاء على مواد الإغاثة القادمة من المنظمات الدولية غير الحكومية.

وفي هذا السياق يمثل تنظيم الدولة الإسلامية المعروف اختصارًا بـ«داعش» حالة كاشفة وبارزة على بروز حالة الدول أو أشباه الدول في المنطقة العربية غير القادرة على القيام بوظائفها التقليدية، وتنامي أدوار الفاعلين المسلحين ما دون الدولة، وتصاعد حدَّة الصراعات الداخلية العربية المسلحة في ضوء تمدد

التنظيمات الإرهابية ومحاولتها ليس فقط تقديم نموذج الخلافة الإسلامية وإنما إرساء نموذج «الدولة الجهادية» بما تمتلكه من السيطرة على مساحة واسعة من الأراضي ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وتدفق المئات من المقاتلين المحليين والأجانب على التجنيد بها، فضلًا عن امتلاكها موارد اقتصادية، وبصفة خاصة النفط، بخلاف عوائدها المالية من مصادر متعددة، وتعاملات اقتصادية بينها وبين دول، فيما يمكن أن نطلق عليه مجازًا «شرعية اللاشرعية»، الأمر الذي يترك تأثيرات حادة على أمن الدول واستقرارها، وأوضاع اقتصادياتها، وتفاعلاتها الإقليمية.

وبناء على ما سبق، تناقش هذه الدراسة عدة عناصر أساسية وهي تفسيرات تصاعُد نمط الصراعات الداخلية العربية المسلحة، سواء من حيث البيئة القاعدية الداخلية الداعمة لرسوخها أو التأثيرات الإقليمية المحبِّذة لانتشارها، والأنماط المختلفة المعبرة عنها، والتأثيرات الناجمة عن استمرارها، سواء على الأوضاع الداخلية والتفاعلات الإقليمية، مع دراسة حالة «تنظيم داعش» بوصفه أحد محركات التفاعلات الإقليمية، ومداخل تقليص الصراعات الداخلية في المنطقة العربية، وأخيرًا استعراض المسارات المحتملة لمستقبل الصراعات الداخلية العربية المسلحة في ضوء تحركات التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية.

أولاً - أسباب تصاعد حدة الصراعات الداخلية العربية:

يعود تنامي حدَّة الصراعات الداخلية المسلحة في المنطقة العربية إلى عدد من الأسباب، بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي، وذلك على النحو التالي:

* **تصدع الدولة الوطنية المركزية:** واجه نموذج الدولة الموحدة البسيطة المركزية في المنطقة العربية، تحديات متصاعدة في ظل الاستقطابات السياسية

والتصدعات الاجتماعية وشيوع النزعات الانفصالية، لا سيما بعد توابع الثورات الشعبية والانتفاضات الجماهيرية والتي أسهمت في تسريع إنعاش الولاءات الأولية (القَبَلية والطائفية والعرقية والدينية والجهوية)، وهو أمر له تأثيراته على مفهوم الدولة الوطنية وكيانها، خاصة في ظل ضعف أجهزة الدولة وهشاشة مؤسساتها، حيث تبدو التكوينات القَبَلية أو العشائرية أقوى من الدولة، في بعض الأحيان، وهو ما جعل الدولة غير محصنة من التحولات الهيكلية، حتى في أكثر الحالات التي عرفت بالتماسك والمركزية[1].

لذا ظهرت في المنطقة العربية، وبصفة خاصة بعد توابع زلزال 2011، نماذج مختلفة لدول رخوة وحكومات ضعيفة وهياكل متشرذمة ومجتمعات «منفلتة» وتحركات انفصالية ومناطق محرَّرة وجماعات عصيَّة، تعبر عن مؤشرات فراغ أمني وسياسي واقتصادي واجتماعي، يفترض أن تقوم به السلطة المركزية أو القوة الشرعية، لكنها تعجز عن السيطرة على كل أراضي الدولة أو على كل سكانها، وتتراجع في أداء أدوارها الاقتصادية والاجتماعية الخدمية لمواطنيها، على نحو يدفع قوى أخرى لملء أو «تأطير» الفراغ[2]، سواء كان الانهيار شاملًا أم جزئيًا.

* **صعود الفاعلين المسلحين الذين يستخدمون العنف من غير الدول**، مثل التنظيمات الإرهابية والميلشيات المسلحة والجيوش المناطقية والجماعات الدينية والتجمعات القَبَلية والقوى العرقية، والحركات الانفصالية، والمجالس المحلية، والعصابات الإجرامية[3]، حيث بدأت تفاعلات الأعوام الماضية توحي بأن النظام العربي يمر بمرحلة انتقالية يشهد فيها محاولات للتغيير في هيكله وعقيدته، ليتحول من نظام تسوده التفاعلات الرسمية بين الدول والحكومات إلى نظام تفاعلي تشغل فيه المنظمات والجماعات غير الرسمية والفاعلين من غير الدول حيزًا أكبر من تفاعلاته، وهو ما أطلق عليه عالِم السياسة د. علي الدين هلال «انتقال السياسة العربية من (تجارة الجملة) التي يسيطر عليها شخص واحد أو

حفنة محدودة من الأفراد إلى (تجارة التجزئة) التي يزداد فيها عدد الفاعلين من دون الدولة»[4].

وهنا برز التنافس والتحالف بين التنظيمات الجهادية والجماعات الإرهابية على المكانة الإقليمية، وخاصة بين تنظيمي داعش والقاعدة، لا سيما في بؤر الصراعات العربية المسلحة، بحيث تشكل «جيوش قطاع خاص» صغيرة[5]، وتحاول إقامة نظام للدويلات الجهادية[6]. فضلًا عن محاولة القيام بعمليات إرهابية متقطعة، بما يؤدي إلى انخراط الدولة في عدَّة حالات عربية في جبهات صراعية مختلفة وغير متناظرة، لا سيما مع الفاعلين المسلحين الذين يستخدمون العنف.

* **تعثر المراحل الانتقالية لدول الثورات العربية**، التي تبدأ منذ انهيار الهياكل القديمة حتى استقرار النظم الجديدة؛ إذ يتميز النظام السياسي في مرحلة ما بعد الانهيار وصولًا إلى مرحلة الرسوخ بدرجة عالية من السيولة والسرعة في تغير التحالفات داخل وخارج المؤسسات السياسية. وتزيد هذه الحالة في ضوء وجود حالة من الفراغ السياسي والقانوني إلى أن تستطيع النخبة الجديدة في فرض القواعد الدستورية والقانونية الجديدة، وهو ما يعرف بالصراع بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية، بحيث تشهد بعض الدول العربية «صراع الشرعيات»[7]، لدرجة يمكن القول معها: إن هذه الدولة العربية أو تلك تعرف «مراحل انتقالية متعددة» وليس «مرحلة انتقالية واحدة»، أو ما يطلق عليه في أدبيات السياسة المقارنة «الموجات المتتالية للمراحل الانتقالية في أعقاب الثورات الشعبية»[8].

فثمة غياب للتوافق حول تجاوز أزمات مراحل الانتقال في الدول العربية، سواء قبل الحراك الثوري في عام 2011 أو بعده، بعد أن نجح هذا الحراك في

إسـقاط أنظمة ووضع أخرىٰ علىٰ حافَة السقوط، لا سيما بالنسبة للنُّظم التي لا تملك آلية واضحة ومستقرة لانتقال السلطة وتبين طريقة إتمامها وحلّ قضايا الانتقـال السياسي، خلال الأعوام القليلة الماضية[9]، وعلىٰ الرغم من ذلك بقي الرؤساء في مواقعهم رغم اعتلال الصحة وسُلْطوية الحكم ونفاد الشرعية وصِفْرية الإنجاز. في مقـابل ذلك، تشـير حالات أخرىٰ إلىٰ أن كل ما يهم أطراف الصراع السياسي الآخرين هو الوصول إلىٰ السلطة أو تحدي شاغليها أو إعادة بنائها أو الرغبة في انهيارها[10].

* **الإدارة المزدوجة لأمن المناطق الحدودية**، أو ما يعرف بـ«الامركزية تسيير الملف»، وهو ما يتم التعبير عنه بـ«السلطة المتعددة الرؤوس المعنية بالمراقبة لوضع الحدود»، الأمر الذي يبرز جليًّا في حالات عربية مختلفة، بحيث ظلت مهمة مراقبة الحدود، تنفَّذ من قِبَل إدارات متنافسة تعاني سوء التنسيق فيما بينها، وذلك في وزارات عدة؛ إذ أصبحت الحدود تخضع لإدارة مزدوجة موازية[11].

وقد أنيطت إدارة المراكز الحدودية بإدارات الهجرة التابعة لوزارة الداخلية، في حين أن الجهة المنظمة للجمارك، والمتمثلة في الإدارة العامة لمكافحة التهريب والمخدرات، كانت جزءًا من وزارة المالية. كما كانت مسألة خفر الحدود البحرية والمراكز الحدودية مقسمة بالتساوي بين القوات البحرية وحرس السواحل البحرية ووزارة الداخلية، حيث إن كلًّا من هذه الهيئات، كان ينسق بشكل مستقل مع قوات الحدود الأوروبية، وتعمل بشكل مستقل عن بعضها وعن الإدارة المركزية للوزارة، علىٰ نحو يغذي الصراع الداخلي المسلح، وهو ما يتكرر مع حالات أخرىٰ، يغلب عليها تداخل اعتبارات الاقتصاد مع إشكاليات الأمن[12].

* **التحالف بين التنظيمات الإرهابية والعصابات الإجرامية**: تبلورت تجارة موازية غير شرعية، بالنسبة للمجاهدين والمهاجرين، والتي تنتعش بشكل خاص

في نقاط الاشتعال العربية؛ إذ برز نمط «العصابات المزدوجة» على جانبي بعض الحدود المشتركة، على نحو يشكل اتجاهًا إقليميًا اكتساحيًا بشأن مافيا الصراعات الداخلية العربية.

فعلى سبيل المثال، دفعت تبعات الثورات إلى إعادة تنظيم عصابات التهريب، مما يضعف من سيطرة الدولة ويمهد الطريق لأنماط من التهريب أكثر خطورة؛ إذ ظهرت مجموعات تجمع بين الجهاد والجريمة المنظمة داخل شبكات التهريب العاملة على الحدود، وهو ما يطلق عليه «العصابات الإسلاموية»[13]. وبعبارة أخرى: إن تصاعد التجارة ذات القيمة المضاعفة العالية يجعل الحدود أكثر قابلية للاختراق ويجعل الصراعات الداخلية أكثر حدَّة.

* **تغير اتجاهات العلاقة بين الجهات الأمنية وعصابات التهريب.** كانت ثمة تفاهمات بين الأجهزة الأمنية والأفراد الذين يلعبون دور المراقبين والمرشدين على صيغ معينة لاختراق الحدود وتبلور نمط من الاقتصاديات «غير الرسمية»، فعندما يلحظون نشاطًا مشبوهًا، مثل مرور غرباء، فإنهم يدخلون مباشرة أو يحذرون السلطات، حيث تدار الحدود من خلال خارطة حركة مرور، وكانت الأجهزة الرسمية تتعاون مع هؤلاء المرشدين أو المراقبين ويرسمون معًا خارطة كل المواد المتداولة[14].

كما يؤدي فساد ذِمم العاملين في مجال تأمين الحدود دورا محفزًا لاستمراره، لا سيما مع توافر الإغراءات المادية؛ إذ قال وزير الداخلية اليمني د. رشاد العليمي ذات مرة أمام البرلمان: «إن الدولة تدفع للجندي في السواحل والبحر ثلاثين ألف ريال، أي ما يقارب 130 دولارًا حينها، بينما المهرب يدفع 500 دولار للجندي في كل شحنة تهريب، وتساءل في سياق دفاعه عن وزارته: كيف تريدون من جندي يتسلم شهريًا آلاف الدولارات أن يحمي وطنه الذي يدفع له ثلاثين ألف ريال لا تكفيه لا هو ولا أسرته»[15].

* **تشكل جماعات متخصصة في «مافيا الأنفاق»**؛ إذ شهدت أغلب الدول العربية انتشار «تهديدات الأنفاق» بشكل اكتساحي في ظل الطفرة الاستثنائية في تكنولوجيا حفر وتأمين الأنفاق والتحولات في أنماط الفاعلين القائمين على إدارة الأنفاق، على نحو ما ساعد على تفاقم حدَّة الصراعات الداخلية المسلحة العربية، وهو ما تعبر عنه جملة من المؤشرات مثل تزايد طول وعمق الأنفاق التي تجاوزت حاجز 10 أمتار بحيث أضحت أكثر تحصينًا، بالإضافة إلى التوسع في حجم بعض الأنفاق، بحيث أضحت تسمح بتهريب السيارات عبر الحدود، وهو ما ينطبق على الأنفاق التي أنشأها الحوثيون في اليمن في المناطق الحدودية مع المملكة العربية السعودية، والتي يتم استخدامها في تنفيذ الهجمات الصاروخية ونقل راجمات الصواريخ من منطقة إلى أخرى[16].

إضافة إلى تعزيز تحصينات الأنفاق، حيث أضحت تحصينات الأنفاق لا تعتمد على العوارض الخشبية الضخمة، وإنما بات جسم النفق يتم إنشاؤه من الفولاذ أو الحوائط الأسمنتية سابقة التجهيز بسمك يتجاوز 40 سم، وهو ما يجعل الأنفاق قادرة على مقاومة الغمر بالمياه، على نحو ما كشفته السلطات الأمنية المصرية شمال منفذ رفح البري ضمن 17 نفقًا شديد التحصين تربط قطاع غزة بمدينة رفح[17]، بينما اعتمدت القوات الحكومية السورية على إنشاء أنفاق أسفل المباني يتم تحصينها بالخرسانة، وتشمل نظمًا للتهوية وغرفًا متعددة لإدارة العمليات العسكرية[18]، بينما اعتمد الحوثيون في اليمن على الأنفاق التي أنشأها نظام عبد الله صالح في المناطق الجبلية والتي تتحصن بالوديان والمناطق الفاصلة بين الجبال، مما يصعب إمكانية تدميرها عبر القصف الجوي[19].

فضلًا عن تعدد المداخل والمخارج؛ إذ تتسم الأنفاق الجديدة التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية وعصابات التهريب بتعدد المداخل والمخارج، حيث

إن النفق الواحد عادة ما يتم إنشاء مداخل ومخارج متعددة على جانبيه، بعضها للتمويه وتضليل قوات الأمن، والأخرى احتياطية يتم استكمالها وتنشيطها في حالة تدمير الفتحات والمداخل الأساسية، ومن ثَمَّ أصبح مصطلح «شبكات الأنفاق» معبرًا بدقة عن التطور في طبيعة الأنفاق الحدودية وامتدادها، كما أضحت مداخل الأنفاق يتم إخفاؤها بطرق غير تقليدية من خلال حفرها أسفل المساجد والمنازل والمدارس والكنائس، وهو ما ينطبق على قيام الحوثيين بحفر نفق أسفل إحدى المدارس في مدينة صنعاء[20].

* **توافر الموارد الاقتصادية للدولة موضع الصراع.** تتمحور أهداف أطراف الصراعات في السيطرة على الثروة الاقتصادية، والتي تبرز جليًا في حالة ليبيا، وخاصة بالنسبة لامتلاكها الاحتياطات النفطية. وكلما اعتمد اقتصاد الدولة التي تشهد الصراع على موارد أولية مثل البترول، زادت احتمالية تشكل اقتصادات الصراعات الأهلية، ولا ينفصل ذلك عن مدى تركُّز الموارد في الدولة، فكلما تركزت الموارد في منطقة محددة داخل الدولة، تتصاعد حدَّة اقتصادات الصراع، فمثلًا أدى تركُّز احتياطيات البترول في شرق ليبيا إلى تصاعد وتيرة الصراع على الموارد عقب انهيار نظام القذافي[21].

ويرتبط ذلك بما يطلق عليه «تكلفة الفرصة البديلة»، حيث إن أغلب الدول التي تشهد تفجر الصراعات الأهلية، عادة ما تفتقد وجود فاعل مركزي يوزع المنافع الاقتصادية، وهو ما أدى إلى نمو اقتصاد الصراع، ومن ثَمَّ أصبح لمختلف الأطراف المنخرطة في الصراع مصلحة مباشرة في استمراره بسبب الأرباح المترتبة عليه، ومن ثَمَّ يُصبح (السلام) عبئًا؛ لأنه يُعيد توزيع الموارد، ويفرض قدرًا من المحاسبة على تخصيص الموارد وإدارتها، ومن ثَمَّ تدفع تكلفة السلام مختلف الأطراف للاستمرار في الصراع في إطار حالة من اللا حسم، في ظل افتقاد مختلف الأطراف للرغبة أو القدرة على إنهاء الصراع[22].

إضافة إلى خصائص مجتمع الصراع؛ إذ يرتبط صعود اقتصادات الصراعات الداخلية بوجود بيئة مجتمعية حاضنة تعزز من انتشاره، وخاصة تردِّي الأوضاع الاقتصادية، وتصاعُد معدلات الفقر والبطالة، وتدنِّي الخدمات التعليمية والصحية، ومركزية دور التكوينات القَبَلية والعشائرية والمذهبية كدوائر أساسية للانتماء في مقابل تصاعد عدم الرضا المجتمعي عن إخفاق الدولة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. فضلًا عن عامل مستوى الطلب الإقليمي، حيث إن التفاعلات الاقتصادية المرتبطة بالصراعات الأهلية لن تنمو إلا في ظل تصاعد الطلب الإقليمي على اقتصادات التهريب، في ظل غياب تنسيق إقليمي حول حظر الانخراط في التفاعلات الاقتصادية العابرة للحدود المشتركة بين بؤر الصراعات الأهلية ودول الجوار.

* **تزايد الفجوات التنموية (داخل الدول وبينها)**: حيث تفتقد سياسات بعض الحكومات العربية إلى الاهتمام بالمراكز على حساب الأطراف، في الخطط التنموية، وهو ما أدى إلى خروج بعض المناطق أو الأقاليم عن سيطرة أجهزة الدولة، ونشوء بعض الكيانات المستقلة على الحدود، في ظل صراعات داخلية قائمة. وفي هذا السياق فإن سكان مناطق الحدود الذين ينظمون أنفسهم في شبكات، والذين يعتبرون من أفقر سكان البلاد، سيظلون قادرين على تمرير السلع والأشخاص بل والأسلحة والمخدرات عبر الحدود. ومن المؤكد أنه كلما تنامى شعورهم بالإحباط الاقتصادي والتهميش الاجتماعي، تتضاءل رغبتهم في حماية سلامة أراضي البلاد مقابل التسامح النسبي إزاء أنشطتهم في مجال التهريب، وتنامي اللجوء إلى ما يطلق عليه «اقتصاد الاحتيال»[23].

* **تداخل التحولات الداخلية والتحديات الإقليمية**: واجهت الدول العربية منظومة تهديدات حدودية معقدة وثيقة الصلة بالتحولات الداخلية التي اجتاحت المنطقة عقب الثورات العربية، بيد أن تلك التهديدات الحدودية لا

ترجع جذورها في مراحل سابقة، والتي ارتبطت بافتقاد الحدود بين الدول العربية، لأُطر تنظيمية حاكمة تضبط التفاعلات والتدفقات العابرة للحدود وتداخل التُخوم الجغرافية والبشرية على الحدود الفاصلة بين الدول، بما جعلها بيئة مهيأة لتفجر الأزمات من آن لآخر، وإنما حدث التحول من الصراع على «خطوط الحدود» إلى الصراع على «مناطق الحدود»[24].

وهنا تجسد الصراعات الداخلية المسلحة العربية نوعًا من التحديات الأمنية الناشئة العابرة للحدود، مع تلاشي المساحات الفاصلة بين التحولات الداخلية والتحديات الإقليمية وتداخل التأثيرات بين الدوائر المختلفة. ومن أبرز هذه التأثيرات بروز الجماعات الخارجة عن القانون، وفي مقدمتها الجماعات المسلحة العابرة للحدود، والتي باتت بؤرة للجهاد والتهريب. فعلى سبيل المثال، يفسر الفراغ الأمني الذي أعقب الثورات العربية، إضافة إلى الفوضى التي أنتجتها حرب الكتائب والميلشيات والقبائل، والتي تشكل - إلى حد كبير - نمط اقتصاديات وخصخصة الصراعات الداخلية[25].

* **تدخلات القوى الإقليمية والدولية:** نظرًا لأن الصراعات الداخلية المسلحة لم تعد داخلية، بفعل تدخل بعض القوى الإقليمية، وهو ما يتكامل أو يتناقض مع أدوار قوى إقليمية أخرى، على نحو يبدو فيه تعارض في الرؤى لتسوية تلك الصراعات الداخلية المسلحة[26].

ثانيًا- أنماط توظيف التنظيمات الإرهابية للصراعات الداخلية في الوطن العربي:

تمكنت التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود في المنطقة العربية من تأسيس اقتصاديات موازية تقوم على شبكات تمويلية تتسم باللامركزية، وإنشاء العديد من جماعات المصالح التي تستفيد بشكل مباشر من إطالة أمد الصراعات

الداخلية في مختلف الدول العربيـة، في ما يطـلق عليه مسـاعد وزير الخزانة الأمريكية لشـؤون الإرهاب والاستخبارات الماليـة ديفيد كوهين «الشبكات العميقة»، في تحـديده لشـبكة التحالفات المصلحية بين التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة.

وهنا يمكن الإشارة إلى أبرز أنماط تلك الاقتصادات غير الشرعية في المنطقة العربية، والتي تشكلت في سياق اشتعال الصراعات الداخلية المسلحة، وهي على النحو التالي:

* **تهريب الأسلحة:** تمثل الأسلحة الوقود الذي يسهم في إشعال الصراع وتمدد انتشاره في مناطق جغرافية أخرى، على نحو يسهم في شيوع انعدام الأمن والاستقرار، ولكن الأهم من ذلك أنها تتيح للفصائل المتحاربة امتلاك القدرة على إفشال أي اتفاقات للتسوية السياسية لا تتوافق مع مصالحها. وتنشط تلك الجماعات في المناطق الحدودية في العديد من دول المنطقة، كالحدود المصرية - الليبية[27].

كما تنشر أيضًا جماعات تهريب الأسلحة على الحدود المصرية السودانية[28]، والحدود الجزائرية الليبية[29]، وذلك فضلًا عن وجودها بشكل ملحوظ في المناطق الحدودية بين اليمن والمملكة العربية السعودية[30]. ولا شك أنه مع توقف حـالة الصراعات الداخلية ستتوقف مبيعات الأسلحة وتجارتها، مما سيؤدي إلى تحقيق خسائر مالية لتلك الجماعات. ومن ثَمَّ فإن مصالحها سوف تتضرر في حالة انتهاء الصراعات[31].

* **الاتجار بالمخدرات:** إن الاتساع في زراعة المخدرات وتجارتها يسهم في تمويل الصراع المسلح[32]. فثمة تحالف وثيق بين عصابات تهريب المخدرات والجماعات الإرهابية. ووفقًا لما أشار إليه تقـرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات

والجريمة لعام 2013، فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وتنظيم «الموقعون بالدماء» في شمال مالي - قد شكلوا تحالفًا وثيقًا مع جماعات الاتجار بالمخدرات من غرب أفريقيا التي أصبحت تروج إنتاجها في الدول الأوروبية في ظل حماية التنظيمات الإرهابية التي تتقاضى رسومًا ثابتة عن حماية تجارة المخدرات[33].

* **تجنيد المقاتلين:** مع اتساع نطاق الحروب والصراعات الداخلية في دول المنطقة، انتشر نمط شبكات وجماعات تهريب المقاتلين (وخاصة من المدنيين) كأداة لمساعدة من يرغب في الانضمام للحركات المسلحة في دول المنطقة، في مقابل الحصول على مبالغ مالية، لا سيما مع وجود رغبة جامحة للعديد من الفئات، لا سيما الشبابية للحرب في الخارج، وبخاصة في سوريا؛ لمواجهة نظام الرئيس بشار الأسد، سواء في إطار الجيش السوري الحر أو حتى في إطار التنظيمات الجهادية الراديكالية، سواء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» أو جبهة النُّصْرة لأهل الشام التابعة لتنظيم القاعدة[34]. فلم تعد تلك الشبكات قاصرة على دول الجوار لدول الحروب فحسب، بل أصبحت شاملة في غالبية الدول، وذلك للتجنيد في الصراع الاندماجي[35].

* **أعمال القرصنة:** أدى انهيار بنية بعض الدول العربية إلى تكوين تحالف يجمع بين القراصنة والقيادات القَبَلية وتنظيم شباب المجاهدين الذي سيطر على مساحات واسعة من إقليم الدولة الصومالية، حيث كشفت إحدى الدراسات التي أجريت في مركز دراسات الجريمة والعدالة في جامعة أكسفورد في منتصف يوليو 2014، عن أن عمليات القَرْصَنة جلبت مكاسب على هذا التحالف قدرت بنحو 400 مليون دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و2012[36].

* **الاتجار بالبشر**: أسهمت حالة عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن الناتجة عن الثورات، في تزايد نشاط جماعات الاتجار بالبشر، سواء من خلال تزايد عمليات الاختطاف وطلب الفدية من قِبَل الجماعات المصلحية، أو حتى من قبل التنظيمات الإرهابية المسلحة، حيث ينتشر هذا النمط بشكل واسع النطاق. ويضاف لذلك عصابات اختطاف النساء والأطفال وبيعهما عبر الحدود، بهدف الاستغلال الجنسي، حيث تتم عمليات التهريب بالتنسيق بين شبكات تعمل خارج هذه الدول، تتواصل بشكل مستمر مع عناصر داخلها[37].

* **تجارة الجثث والأعضاء البشرية**: نشطت بشكل ملحوظ عمليات تجارة الجثث والأعضاء البشرية، لا سيما على المناطق الحدودية بين تركيا وسوريا، وذلك من خلال وجود جماعات مصالح وعصابات منظمة في ما يطلق عليها «مافيا الأعضاء البشرية»[38]، ففي تركيا تقوم بالتعاون مع عناصر طبية داخل سوريا بالمتاجرة في «قَرَنيات العيون» والتي وصلت أسعارها إلى 7500 دولار، والكُلى التي بلغت قيمتها ما يزيد عن 6 آلاف دولار، وفقًا لأحد التقديرات[39]. وذلك بالإضافة لقيام عناصر داعش بالتعاون مع عناصر بعض جماعات المصالح في تركيا وإسرائيل، لتوفير أعضاء بشرية بمواصفات وكميات معينة، حيث تقوم داعش باستئصال تلك الأعضاء، سواء من الذين يقعون في الأسر أو من جثث القتلى والجرحى الذين يسقطون من جراء العمليات العسكرية، سواء من مقاتليهم أو من الأطراف الأخرى في الصراع.

* **الاختطاف مقابل الفدية**: أصبحت التنظيمات الإرهابية وخاصة في بؤر الصراعات المسلحة تحصد أرباحًا متزايدة من عمليات «الاختطاف مقابل فدية»، فحسب ما أشارت إليه لجنة مراقبة الحظر على أنشطة شبكة القاعدة التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الصادر في فبراير 2014، نفذت شبكة القاعدة خلال

الفترة بين عامي 2004 و2012 نحو 1282 عملية اختطاف وجمعت فدية تقدر بـ 120 مليون دولار، وهو ما تركز بصفة رئيسة في اليمن عبر اختطاف الأجانب[40].

* **تهريب مصادر الطاقة**: تعتبر حالة جماعات ومهربي الفحم في الصومال المثال الأبرز على هذا النمط من الجماعات؛ وذلك لكونها تكبِّد الدولة خسائر مالية ضخمة، حيث إنها تدير شبكات من رجال الأعمال المعروفة بقربها من حركة شباب المجاهدين التابعة لتنظيم القاعدة[41]. ويتكرر النمط ذاته في نشوء جماعات مصالح لتهريب النفط وتَلَقِّيه؛ إذ لم تعد الدول هي المتحكم الوحيد في تدفق الصادرات النفطية عبر الحدود، حيث تقوم عناصر داعش بتهريب النفط العراقي بالتعاون مع شبكات تهريب دولية عابرة للحدود، وبخاصة مثلث (العراق، وتركيا، وإيران). ومن ثَمَّ فإن استمرار الحروب الأهلية يعد الضامن الوحيد لاستمرار هذه التجارة الرائجة[42].

وعلى الرغم من أن هذه الأنماط الاقتصادية المرتبطة بالصراعات الداخلية تعد إحدى أهم الظواهر الصاعدة إثر الثورات العربية، فإنها ليست جديدة على المستوى العالمي، حيث تمتد تجلياتها في الاقتصادات غير الشرعية التي نشأت في خضم الصراعات الأهلية في أمريكا الجنوبية، مثل: تجارة المخدرات، والبشر، وعمليات التهريب العابرة للحدود[43]. والأمر ذاته ينطبقُ على بؤرٍ أخرى للصراعات الأهلية (مثل: لاوس، وكمبوديا، وماليزيا)، وتهريب الماس عبر الحدود من بؤر الصراعات الأهلية في إفريقيا، وكذلك الحال مع ما يتعلق بـ«تجارة السلاح غير الشرعية» التي أعاقت قدرة المنظمات الدولية على منع تسلح أطراف الصراعات الأهلية والدولية من خلال فرض حظر تصدير السلاح على تلك الأطراف.

وفي المقابل تُشير خبرة المنطقة العربية إلى أنه على الرغم من أن الصراعات الأهلية كانت سابقة على الثورات العربية في ظل انتشار نماذج الصراعات الأهلية في بعض الدول، والتي صاحبها انتشار للجماعات الإجرامية العابرة للحدود، والتجارة غير المشروعة، وتهريب الأسلحة والمخدرات عبر الحدود؛ فإن التحولات في هذه الظواهر تمثلت في كثافة وحجم الاقتصادات غير الشرعية المرتبطة بالصراعات الداخلية، وتصاعد التشبيك بين الفاعلين والجماعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية، وتأسيس دورة اقتصادية كاملة ينخرط فيها مختلف الفاعلين[44].

ثالثًا- تمويل داعش والصراعات الداخلية المسلحة العربية:

إن واحدًا من التحولات الرئيسة التي شهدتها الدول العربية، هو أن الصراعات الداخلية ورثت الثورات الشعبية والانتفاضات الجماهيرية، في الوقت الذي تحولت فيه أدوار الجماعات الجهادية والتنظيمات الإرهابية من القيام بعمليات مؤثرة ضد السلطة إلى التوطن الجغرافي، لنقل مشروع الخلافة وفقًا لتصوراتها الذهنية إلى أرض الواقع، مستغلة مناطق الحدود كمساحات فراغ، مثل حالة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في العراق وسوريا، والذي تمدد إلى ليبيا واليمن، فضلًا عن مناطق طرفية في تونس ومصر، بخلاف المبايعات الجهادية التي حصل عليها من تنظيمات إرهابية في مناطق جغرافية مختلفة[45].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الكثير من التنظيمات الجهادية الدينية العابرة للحدود، ترسخ لديها مدركات رافضة لإمكانية التعايش بين الدولة الإسلامية المتصورة والدولة القومية في صيغتها المعاصرة، حيث ترفض تلك التنظيمات شكل النظام الدولي القائم على احتكار الدولة الوطنية للسيادة، وحق استخدام القوة داخل أراضيها. وهنا اتجهت التنظيمات الإرهابية، وخاصة

داعش إلى مساومة الدولة على الشراكة في وظائفها، في ما يطلق عليه «الاختراق الموازي»؛ إذ لا ينافس داعش الدولة في وظائفها، بل في فرض قوانينه الخاصة[46].

ووفقًا لاتجاه في الأدبيات، تحول تنظيم داعش من تنظيم إرهابي في العراق إلى حركة تمرد عابرة للحدود، عبر إنشاء شبكة من المقاتلين المحليين والأجانب[47]. بحيث تم استغلال الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية المتردِّية داخل بعض الدول العربية لتعبئة وتجنيد أعضاء جدد في هذا التنظيم[48]، وخاصة الفئة الشابَّة منه. وهنا يرى البعض أن هناك شعبية لدى هذا التنظيم في بعض الدول العربية لأسباب خاصة بكل دولة على حدَّة[49].

وعلى الرغم من سيطرة التنظيم على أجزاء واسعة من دول رئيسة في المنطقة العربية، إلا أنه بدأ يتبع إستراتيجية جديدة للتخفيف من حدَّة الضربات التي يتعرض لها من ضربات قوات التحالف الدولي أو ضربات موسكو في مناطق نفوذه الرئيسة في العراق وسوريا، بحيث بدأ في خلْق مناطق نفوذ له في دول أخرى مثل اليمن وليبيا. وهنا بدأ تنظيم داعش يقوم بهجمات ضد قوات التحالف العربي في اليمن.

على جانب آخر، يسعى تنظيم داعش في ليبيا للانتقال من مدينة سِرْتَ إلى منطقة مثلث كولومبيا على الحدود بين ليبيا والنيجر والجزائر، حيث تعد هذه المنطقة الحدودية أحد أهم معاقل التنظيمات الإرهابية وعصابات التهريب، وتحتوي على عدد كبير من الأنفاق الحدودية المحصنة التي ستمكن داعش من القيام بعمليات عابرة للحدود[50].

إضافة إلى ذلك يستحوذ تنظيم داعش على مبايعات عدد من التنظيمات الجهادية في مناطق مختلفة من العالم؛ إذ أشار تقدير أصدره الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، إن 34 جماعة مسلحة من دول مختلفة، مثل الفلبين

وأوزباكستان وباكستان وليبيا ونيجيريا، أعلنت ولاءها لتنظيم داعش خلال شهرين فقط، بحيث صار تنظيم داعش يشكل تهديدًا غير مسبوق في مجال الإرهاب، وفي تاريخ الحركات التخريبية والإجرامية[51]. وقد ساعد ذلك تنظيم داعش على التلاقي مع عصابات إجرامية بما يوفر له موارد مالية كبيرة تمكنه من شراء أسلحة ومعدات لتوسيع نطاق عملياته المسلحة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن اقتصادات التنظيمات الإرهابية في ظل الصراعات الداخلية المسلحة في المنطقة العربية، تقوم على فكرة التوسع الدائم لزيادة حجم الموارد التي يسيطر عليها الفاعلون، ومن ثَمَّ تدعيم قدرتهم على الاستمرار في الصراع، ولا ينفصل ذلك عن أن هذه الاقتصادات تتسم بالتركيب والتعددية؛ إذ لا تعتمد على مورد أو نشاط واحد، وإنما تتعدد الموارد والأنشطة الداعمة لتلك الاقتصادات لتشمل الاتجار في السلع المشروعة وغير المشروعة، فضلًا عن أنشطة أخرى، وفي هذا السياق، يحصل تنظيم داعش على تمويله من المصادر التالية:

* **تبرعات غير رسمية من الأثرياء:** حيث رصدت بعض التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية أن عددًا من الشخصيات الثرية موَّلت، عن طريق التحويلات المالية، عددًا من أفراد متطرفين يقاتلون في صفوف داعش في سوريا. وكان مصدرها المنابر والقنوات الإعلامية الإسلامية التي كانت تحض على التبرع بأموال الصدقات والزكاة لتشجيع المسلمين على الجهاد والمقاومة ضد نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا، بحيث استفادت منها داعش والنُّصْرة وغيرهما[52].

* **السطو المسلح:** أصبحت التنظيمات الإرهابية أكثر ميلًا للاستيلاء على الموارد المالية المباشرة من المصارف؛ إذ أصبح تنظيم داعش الأكثر ثراءً نتيجة عمليات السطو المسلح على عدد من أفرع البنوك المركزية في بعض الدول العربية الموجود على أرضها، حيث انتشرت عمليات اقتحام المصارف وسرقتها في

كل من العراق واليمن وليبيا.. ففي العراق استطاع تنظيم داعش في يونيو 2014، بعد دخول الموصل واقتحام بعض البنوك، الاستيلاء على مبالغ مالية تصل وفقًا لبعض التقديرات، إلى 425 مليون دولار[53]. وكذلك الاستيلاء على مناجم الذهب في الموصل بالعراق[54].

* **عائدات الاتجار في البترول:** تبنى تنظيم داعش إستراتيجية السيطرة على آبار النفط، والاستيلاء على إنتاجه، ومن ثَمَّ بيعه، وذلك للاستفادة من عوائده، وهو ما حدث في حالتي سوريا والعراق، حينما تمت السيطرة في 2 أغسطس 2014، على حقلي «عين زالة» و«بطمة» في جنوب كركوك، اللذين تبلغ طاقتهما الإنتاجية الإجمالية 30 ألف برميل يوميًا من النفط الخام الثقيل. لكن هذه العائدات تراجعت تحت تأثير الضربات الجوية التي تقوم بها قوات التحالف الدولي بقيادة واشنطن، فضلًا عن الهجمات الروسية، والتي أدت إلى تدمير مَصافٍ نفطية، فضلًا عن تراجع أسعار النفط[55].

* **تجارة الآثار:** برزت تجارة الآثار جليًا بعد الاستيلاء على العديد من القطع الأثرية من متحف حلب ومن منطقة جبال القلمون في غرب دمشق، ونجح التنظيم في الاستيلاء على جداريات منحوتة في مدينة النمرود الأثرية بمحافظة نينوى العراقية، وهو ما دفع وزارة الآثار العراقية إلى إخطار منظمة اليونسكو بمنع تداولها في 13 يوليو 2014. الأمر ذاته ينطبق على ليبيا حيث بدأت الجماعات الجهادية والقبائل في تأسيس شبكة للاتجار في الآثار في محيط منطقة سبراطة التاريخية[56].

* **تجارة السبايا:** انتشر هذا النمط في حالة تنظيم داعش في العراق، عبر قيام ميلشيات داعش بخطف النساء المسيحيات اليزيديات وبيعهن في الأسواق بمدينة نينوى كـ«سبايا» و«جوار» مقابل مبالغ مالية[57].

* **فرض الجزية، والابتزاز المالي للمسيحيين**: تمثل الحالة السورية نموذجًا لذلك، لا سيما بعد سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من شرق سوريا، وإعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق الخاضعة لسيطرته، حيث قام أعضاء التنظيم منذ أواخر فبراير 2014 بفرض جزية على المسيحيين في مدينة الرَّقَّة في صورة مبالغ مالية أو ما يعادلها من الذهب للطبقة الغنية منهم، ونصف هذه القيمة لمتوسطي الحال.

* **حصيلة الضرائب على الأنشطة التجارية** (البضائع والشاحنات) في المناطق التي يسيطر عليها، أو **الإتاوات** على الأفراد العاديين في «الإمارات الإسلامية» التي تقع داخل دائرة نفوذه، مثل إدارة مَعارض السيارات والمزارع السمكية في شمال بغداد، وفرض ضرائب على شحْن الدواجن، والحصول على إيرادات من خلال المصانع التي كانت تتولى إدارتها الحكومة العراقية[58]. بخلاف الضرائب التي يفرضها التنظيم على الرواتب التي تدفعها الحكومة العراقية، والضرائب التي يفرضها على المزارعين وخاصة الحبوب والقطن[59].

في المحصلة النهائية تمكنت التنظيمات الإرهابية من ممارسة تكتيكات المافيا في تمويل عملياتها الإرهابية، بحيث أصبحت أكثر قدرة على تحقيق الاستدامة في الموارد المالية لبقائه، ومأسسة اقتصاد موازٍ يقوم في أغلب دعائمه على الموارد الذاتية، وإن لم يفتقد لتوظيف الدعم الخارجي[60]. وفي هذا السياق تكون هذه التنظيمات غير أيديولوجية ومدفوعة بتحقيق أرباح مالية، وتلجأ لاستخدام العنف المسلح لتأكيد سيطرتها على تجارة سلع معينة أو طرق تهريب. كما قد تلجأ غالبًا إلى إفساد ذمم المسؤولين الحكوميين لتسهيل أنشطتهم غير المشروعة.

رابعًا- تأثيرات تمويل التنظيمات الإرهابية على الأوضاع الداخلية العربية والتفاعلات الإقليمية:

تمثلت تأثيرات الصراعات الداخلية في المنطقة العربية، عسكريًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا، في ما يلي:

* **تزايد التهديدات الأمنية لدول الجوار القلِق**، لا سيما مع سيطرة فاعلين من دون الدولة على إدارة خطوط الحدود ومراقبتها في عدد من الدول العربية، في إطار نمط «السيادة المتعددة»، مثل هيمنة الفصائل والكتائب المسلحة (التبو - ثوار غدامي - الطوارق - التولي) على مناطق واسعة من الحدود البرية بين الجزائر وليبيا. فقد تسببت صعوبة سيطرة ليبيا على حدودها، بمشاكل كبيرة بالنسبة إلى جميع جيرانها في المغرب العربي، وذلك بفضل الجماعات العرقية وعلاقاتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظم، والتي تعمل على ربط المنطقة ببعضها في صورة «حزام»[61].

وقد تبلور هذا التأثير بشكل واضح من خلال عمليات تهريب المقاتلين والأسلحة داخل حدود الدول الأخرى، وهو ما يعد خطرًا محدقًا على أمن تلك الدول، انعكس بشكل أساسي في زيادة معدلات العمليات الإرهابية في مختلف الدول التي كانت تعد الأكثر استقرارًا، وفي مقدمتها: مصر، وتونس، والجزائر. ذلك فضلًا عن تفاقم الأوضاع الأمنية وخروجها عن السيطرة في حالات أخرى مثل ليبيا، وسوريا، واليمن، والعراق. إضافة إلى زيادة مخاطر عودة هؤلاء المقاتلين إلى بلدانهم بعد انتهاء الحروب، استنادًا إلى الخبرة الأفغانية، في ما يعرف بمشكلة «العائدين من البؤر الصراعية»[62].

* **توسيع شبكات التجنيد للجماعات الراديكالية**، أو توحش ظاهرة المقاتلين الأجانب في المنطقة العربية عمومًا وسوريا خصوصًا عبر ليبيا أو تونس، وربما

السعودية والعراق والأردن ومصر. فنظرًا لسهولة التنقل بين أرجاء منطقة المغرب العربي، وفَّرت جماعات مثل «أنصار الشريعة في ليبيا» و«أنصار الشريعة في تونس» التدريب للعناصر الجهادية للذهاب إلى سوريا، فضلًا عن تهريب الأسلحة إلى الخلايا الإرهابية النائمة، وهو ما يصبُّ في اتجاه عدم الاستقرار في المنطقة العربية ككل، واستمرار نقاط الاشتعال وبؤر الصراعات الداخلية المسلحة في ليبيا واليمن وسوريا والعراق، بما يوفر الذرائع للتدخل، سواء من خلال «الأقلَمة» أو التدويل[63].

* **تنامي تدفقات اللاجئين عبر الحدود الرخوة**، بسبب موجة الصراعات الممتدة في المنطقة العربية، بحيث تؤدي التحركات البشرية غير المنضبطة إلى تأثيرات سلبية تضر بالأمن القومي للدول، فضلًا عن توتر العلاقات الثنائية بين دول الإرسال والاستقبال، خاصة في حال وجود امتدادات إثنية وعرقية[64]. ومن جهة أخرى، قد يحدث توطيد للروابط بين اللاجئين والجماعات المتطرفة. وهنا تزداد مخاوف الحكومات المضيفة من الروابط المحتملة بين اللاجئين والجماعات الراديكالية داخل بلدها، خاصة أن ذلك يمثل نوعًا من الارتداد العكسي للصراعات الإقليمية[65].

* **تأجيج مشاعر الأقليات المذهبية**: تزداد حدَّة الأثر لاقتصادات الصراعات في الدول المنقسمة على أسس عرقية أو إثنية أو دينية أو ثقافية، وتكون الأقليات المذهبية أو العرقية أو الدينية أكثر استعدادا لحمل السلاح دفاعًا عن مصيرية تتعلق بالهوية، لا سيما أن بعض النظم الحاكمة تتعامل في الأغلب مع الأقليات استنادًا إلى سياسات «الدمج القَسْري» وإحكام سيطرة الدولة، بما يؤدي إلى تعميق الإحساس بالغُبْن الناتج عن مظاهر التمييز على أسس مذهبية حادة[66].

* **إعادة تشكيل عصابات التجارة غير الشرعية**، من خلال ظهور فاعلين جدد مهتمين بأعمال التهريب والتجارة غير الشرعية، التي شملت السجائر والكحول والمواد الخام (حديد بناء وأسمنت ونُحاس)، والملابس الجاهزة والمواد الغذائية والأثاث والآلات الكهربائية والآلات الحربية، لا سيما بعد أن فقدت الشرطة في عدد من دول الثورات العربية الاتصال بجزء من شبكات المرشدين بسبب العداوة التي تولدت من الثورة، بحيث لم يتم تجديد الاتفاق الضمني وتحول إلى صراع لأخذ جزء من «كعكة» السوق تسعى إليه العصابات من المهربين والمجاهدين على السواء[67].

كما تؤدي موجة الصراعات الداخلية المسلحة والمخصصات المالية المرتبطة بها، إلى انتشار نمط المقاتلين الأشبال في بعض دول الإقليم، خلال السنوات الماضية، بعد تزايد ظاهرة إدماج الأطفال في المواجهات المسلحة، بسبب سهولة تجنيدهم، في ظل صغر سنِّهم وقلّة خبرتهم، على نحو يشير إلى بروز ظاهرة المقاتلين الأشبال في الإقليم[68]، وإن كانت تأخذ منحنًى دوليًا، حيث يشير تقرير المفوضية الأوروبية، الصادر في يناير 2014، إلى أن نحو 250 ألفًا من الجنود الأطفال، تتراوح أعمارهم بين 11 و18 عامًا، يشاركون في المعارك التي تندلع في أنحاء مختلفة من العالم[69].

وقد برزت ظاهرة «عَسْكرة الأطفال» في جنوب السودان والصومال وأفغانستان وليبيا واليمن والعراق وسوريا.. وساعد توافر الأسلحة الصغيرة على تكوين جيوش من الأطفال من دون سن العاشرة لإجادة فنون القتال. ففي الحالة السورية، قامت العديد من الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال ومنها جماعات تابعة للجيش السوري الحر ووحدات حماية الشعب الكردية، وجماعة أحرار الشام والدولة الإسلامية وجبهة النُّصْرة، وغيرها. وقد تم استخدام الأطفال في الأعمال اللوجستية ومناولة الذخائر وحراسة نقاط التفتيش والقتال الميداني،

بعد أن تم تحويلهم نحو المعسكرات التدريبية، ومن أبرزها «أشبال الزرقاوي» و«أشبال الخلافة» لـ داعش و«أشبال ابن تيمية» التابعة لجبهة النُّصْرة[70].

* **تكبيد الاقتصاديات الرسمية خسائر كبيرة**، ويرتبط ذلك بتحول هؤلاء الفاعلين من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في التحويلات المالية التي تقدمها بعض الدول الداعمة للإرهاب، أو الجمعيات الخيرية التطوعية وتبرعات المتعاطفين مع التيارات الجهادية، إلى الاعتماد الرئيس على مصادر التمويل الذاتية الناتجة عن قيام هؤلاء الفاعلين بأنشطة الجريمة المنظمة، وهو ما يؤدي إلى تأثر الاقتصاديات الوطنية، لا سيما أن هذه الأموال كان يمكن توجيهها لأغراض تنموية، في ما يطلق عليه «نقاط التمويل»[71].

* **تشكل الاقتصادات الإثنية**: حيث إن اقتصادات الصراعات الأهلية باتت تحكمها الانتماءات الأولية؛ إذ يحشد الشيعة على امتداد الإقليم الدعم المالي للميلشيات الشيعية في سوريا والعراق[72]، بينما يدعم الأكراد قوات البشمركة الكردية، في مقابل دعم تنظيم القاعدة لجبهة النُّصْرة ، كما تدعم إيران ماليًّا وعسكريًّا وتسليحيًّا الحوثيين في اليمن بالتوازي مع دعم حزب الله في لبنان، كما يحظى تنظيم داعش بدعم بعض التكوينات والجماعات السُّنية في العراق، أما جبهة النُّصْرة فباتت تستند إلى دعم الجماعات السلفية المتمركزة على الحدود السورية اللبنانية في خضم الاحتقان الطائفي الحاكم للمشهد السياسي اللبناني[73].

* **تبلور نمط «اقتصادات النواحي»**، وهو ما تعبر عنه الحالة السورية، عقب مرور ما يزيد عن خمس سنوات على تفجر الحرب الأهلية في البلاد؛ إذ أضحى الاقتصاد السوري يتسم بالتفتُّت واللامركزية في ظل تصدع الدولة السورية إلى دويلات منفصلة وتقسيم نطاقات النفوذ بين نظام الرئيس بشار الأسد وداعش وجبهة النُّصْرة والأكراد، بحيث تصاعَد ما يمكن تسميته أنماط «اقتصاد النواحي»

لإدارة التفاعلات الاقتصادية وسد احتياجات المواطنين في ظل اللامركزية الغالبة التي باتت حاكمة للاقتصاد السوري[74]، وعدم قدرة النظام الحاكم على ضبط حركة الاقتصاد أو تنظيم الأنشطة الاقتصادية، واعتماده بصورة كلية على الدعم الخارجي من جانب إيران وحزب الله، واختلاف هذا النمط عما تفعله قوى المعارضة المسلحة في إدارة المناطق المحررة أو ما تقوم به الأقليات في مناطق نفوذها مثل الأكراد[75].

خامسًا - مداخل تقليص الصراعات الداخلية في الوطن العربي:

هناك عدة آليات للتصدي لانتشار الصراعات الداخلية وتمدُّدها في المنطقة العربية، لا سيما بعد موجة الثورات والانتفاضات، وهو ما يسهم في الحد من تدفقات التمويل للتنظيمات الإرهابية، ويتمثل أهمها في ما يلي[76]:

1- التوافق السياسي: يبدأ احتواء الصراعات الأهلية بتحقيق التوافق الجامع للفصائل والفاعلين المنخرطين بالصراع كافة على إعادة بناء الدولة، وتشكيل حكومة مركزية قادرة على ضبط التفاعلات المجتمعية، وإعادة توزيع الموارد بصورة تكفل تحقق الرضا المجتمعي، وتجعل عوائد التسوية أكبر من العوائد الناجمة عن استمرار الصراع.

2- التنسيق الدولي: وينطوي على توافق الأطراف الإقليمية والدولية على حصار واحتواء أنماط التفاعلات الاقتصادية العابرة للحدود المترتبة على الصراعات الأهلية، بما يدفع أطراف الصراع للبحث عن بدائل يتمثل أهمها في التوافق على إدارة موارد الدولة وتقاسم السلطة والثروة، إلا أن تناقضات المصالح بين الأطراف المنخرطة في الصراع تؤدي لعرقلة هذه الجهود التنسيقية التي تقودها الأمم المتحدة في البؤر الصراعية العربية، فضلًا عن أدوار الوساطة لبعض القوى الإقليمية.

3- المدخل القانوني: يعزز افتقاد مختلف الكيانات الصاعدة للاعتراف الدولي وقدرة المجتمع الدولي على حرمان الفاعلين المسلحين من غير الدول، من القدرة على تطوير علاقات مستدامة مع أي من الأطراف الدولية، على نحو ما تشير إليه العقوبات الدولية التي تفرضها المنظمات الأممية على الحوثيين في اليمن.

4- الحصار العسكري: وهي الأداة التي قد تلجأ إليها بعض الأطراف الإقليمية المتضررة من انتشار الصراعات الأهلية، وامتداد آثارها إليها، ومن ثَمَّ تُحاول تشكيل قوة عسكرية مشتركة للتصدي للتهديدات النابعة من إحدى بؤر الصراعات الأهلية، أو تصفية الأطراف الأكثر تطرفًا في تلك الصراعات التي لا تقبل بتسوية الصراع أو عبر التدخل العسكري غير المباشر من خلال دعم إحدى القوى المنخرطة في الصراع الأكثر قبولًا للتسوية، إلا أن المدخل العسكري قد يؤدي إلى تأجيج الصراع، وتعدد محاوره نتيجة تضارب مصالح الدول المتدخلة في الصراع الأهلي.

سادسًا- مسارات مستقبل الصراعات الداخلية وتمدد التنظيمات الإرهابية في الوطن العربي:

تتعدد مسارات الصراعات الداخلية المسلحة، وهو ما يؤدي تباعًا إلى تأثر البعد الاقتصادي المرتبط بها، سواء بالنسبة لخياري الاشتعال أو التسوية، في المنطقة العربية، على النحو التالي:

* **مسار الفوضى**: يرى هذا المسار استمرار تصاعد وتيرة الصراعات الداخلية المسلحة وما تتطلبه من موارد اقتصادية دافعة لاستمرارها من جانب فاعلين غير رسميين، حيث إن ثمة أدوارًا متصاعدة لمؤسسات موازية لملء مساحات الفراغ الناتجة عن الضعف الهيكلي لبنية الدولة الوطنية؛ إذ تسعى التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود للتغلغل في بعض الدول العربية، وتعتبر

نفسها خيارات بديلة لغياب السلطة المركزية الموحدة، وتفرض قوانينها الخاصة ونمط إدارات مغاير لشؤون المناطق التي تسيطر عليها[77]، وهو ما لا ينفصل عن سيطرتهم على الموارد في تلك المناطق على غرار سيطرة البشمركة الكردية على محيط إقليم كردستان في ظل تصاعد أطروحات تكوين دويلة عابرة للحدود تضم الأكراد في العراق وسوريا، خاصةً أن أكراد سوريا أصبحوا شبه منفصلين عن الدولة السورية، وهو الوضع ذاته المرتبك بسيطرة ميلشيات الحوثيين على مناطق مختلفة من اليمن، وكذلك الحال بالنسبة لداعش ومحاولته تأسيس دويلة ممتدة الأطراف عبر الحدود السورية العراقية[78].

فقد برزت نسخ كل من تنظيمي داعش والقاعدة بما هدف إلى إسقاط الدولة التي تراها تلك التنظيمات لا تطبق المعايير الإسلامية التي يرفعونها، لا سيما بعد أن انتقل الفاعلون من مربع الشارع إلى السلطة، وفقًا لمعاييرها الذاتية في إطار نماذج «الدويلات الجهادية». فالمجتمعات أصبحت أقوى من الدول، في حالات عربية عدة، بعد أن فقدت الحكومات المركزية السيطرة على قطاع واسع من التفاعلات السياسية داخل الدولة، وتعددت مراكز القوة الداخلية بصورة غير مسبوقة، وهو ما من شأنه أن يطيل أمد الصراعات ويزيد خصخصتها.

ويرتبط ذلك بتضخم ميزانيات الفاعلين المنخرطين في هذه الأنماط الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، تُشير الإحصاءات الدولية إلى أن ميزانية تنظيم القاعدة باتت تتجاوز ما يتراوح بين 50 و70 مليون دولار، بينما وصلت ميزانية تنظيم داعش إلى ما يتراوح بين 2 و5 مليارات دولار، وهو ما يفسر اتساع نطاق الفاعلين المستفيدين من اقتصادات الصراعات الأهلية. فضلًا عن تعثر محاولات إصلاح الأجهزة الأمنية في عدد من دول الثورات العربية، التي تخوض مراحل انتقالية، بل دفعت هذه التطورات بعض قطاعات الأمن إلى التورط في الفساد والتواطؤ مع الشبكات الإجرامية[79].

* **مسار الهشاشة:** ينطلق هذا المسار من تحول الصراعات في العديد من الدول العربية إلى صراعات مستعصية Intractable Conflict، والتي تتسم باستمرارها لفترة طويلة من الزمن وعجز أطراف الصراع عن حسمها لتقارب موازين القوى في ما بينها، وبافتراض اللجوء إلى التهدئة في بعض اللحظات بل والجلوس على مائدة المفاوضات السياسية وصولًا إلى إنجاز التسوية، لكنها تكون أقرب إلى السلام الهش، الذي يمكن تجاوزه واختراقه من جانب مختلف أطراف الصراع[80].

ويمكن أن يطلق على هذا المسار التكيف مع الهشاشة المؤسساتية، بحيث يتم الاعتماد على أدوار المنظمات الوسيطة مثل القبيلة أو العشيرة أو الحركات الدينية أو الميلشيا المسلحة، في بعض الأحيان، على نحو يهدد وحدة الدولة المأزومة وكيانها في بؤر الصراعات العربية، فضلًا عن استمرار انتشار فوضى السلاح والميلشيات خارج سلطة الدولة وتزايد أعمال التطرف والإرهاب، وتنامي ميول الانفصال[81].

* **مسار الاستقرار:** يحدث عندما يدرك أطراف الصراع عدم القدرة على حسم الصراع العسكري لصالح أي منها، فضلًا عن تكلفة الاستمرار في مسار الصراع. وهنا، يبدأ التفكير في الدخول في عملية تفاوضية تنهي الصراع، والتي قد تطول أو تقصر. ويعتمد نجاح التسوية السلمية في حالة الصراعات الداخلية، بدرجة كبيرة، على مدى نجاحها في حل أسباب الصراع، فضلًا عن تقديم آلية لتقاسم السلطة السياسية والثروة الاقتصادية؛ لضمان مشاركة جميع أطراف الصراع في الحكم، وحصولهم على نسبة عادلة من ثروات الدولة، وبالتالي إيجاد مصلحة لهم في إنجاح عملية إتمام المصالحة وبناء السِّلْم. ولا توجد أي من الصراعات الداخلية في المنطقة العربية مرشحة للتسوية في ضوء المتغيرات

الراهنة، بل أصبح انعدام الأمن هو الملمح الحاكم في غالبية الدول العربية التي مرت بحَراك عنيف[82].

ويفترض هذا المسار أن النظم الحاكمة في بعض الدول العربية تسعى للحفاظ على تماسك هياكلها أو إصلاح هيكل مؤسسات السلطة المركزية فيها، بغرض مواجهة «الإخفاق الوظيفي». كما قد تساعد بعض الدول الرئيسة في المنطقة العربية، مثل مصر والسعودية والإمارات، على استعادة الدولة والشرعية في دول أخرى. وفي هذا السياق، بدأ يظهر فيض من الكتابات التي تتناول «عودة الدولة» أو «استعادة الدولة» في مواجهة تشظي مراكز القوة السياسية، أو لمواجهة توابع زلزال الحَراك الثوري[83].

خلاصة القول: إن المسار المرجح لواقع الصراعات الداخلية المسلحة العربية، هو خليط أو هجين بين المسارين الأول والثاني، لا سيما أن الصراعات الجارية في المنطقة العربية يغلب عليها نمط جديد يطلق عليه في الأدبيات «الصراعات الهجينة» Gray Conflicts، ويقصد به مواجهات مسلحة مستمرة تتضمن سلسلة من صراعات السلطة والاضطرابات المسلحة والحرب الأهلية، بما في ذلك من القدرات التقليدية والتكتيكات والمعلومات غير النظامية والأعمال الإرهابية، بما في ذلك العنف والإكراه العشوائي والفوضى الإجرامية، بما يجعله من التعقيد بما يقلل من احتمالات تسويتها، ويؤثر بشكل حاد على الأوضاع الداخلية وعلى مسار التفاعلات الإقليمية.. فلم تعد الصراعات الداخلية العربية المسلحة داخلية بل أصبحت «إقليمية»، وهو ما يساعد على تمويل التنظيمات الإرهابية بأشكال متنوعة، وهو ما يعبّر عنه واقع تنظيم داعش رغم الضربات التي يتعرض لها في مناطق نفوذه الرئيسة.

*

الهـوامش

(1) علي الدين هلال، «حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول»، المستقبل العربي، العدد (435)، مايو 2015، ص12. مالك عوني «ما بعد التفكك: هل انتهت صلاحية الشرق الأوسط؟»، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد (203)، يناير 2016، ص6.

(2) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، «مناطق الفراغ والميلشيات المسلحة في الوطن العربي»، أخبار الخليج، البحرين، 23 أبريل 2015. عبد الكريم الميناوي «منتدى مراكش للأمن يناقش الفراغ الأمني وتوسع مناطق الهشاشة بشمال أفريقيا والساحل والصحراء»، الشرق الأوسط، لندن، 25 يناير 2014. Micheal Hudson, The crisis of the Arab States, (Washington: Belfer Center for Studies and International Affairs, February 2015).

(3) لمزيد من التفصيل انظر: محمد عبد الحفيظ الشيخ، «ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة»، المستقبل العربي، العدد (432)، فبراير 2015، ص124. زهير الحامدي «ثلاث سنوات من الثورة الليبية: التحديات والمآلات»، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (7)، مارس 2014، ص90.

(4) انظر في هذا الإطار: علي الدين هلال، «حال الأمة العربية (2013-2014)، مراجعات ما بعد التغيير»، المستقبل العربي، العدد (424)، يونيو 2014، ص11. خالد حنفي علي «ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول»، السياسة الدولية، العدد (192)، أبريل 2013.

(5) تشارلز ليستر، «التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة»، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة، العدد (16)، يناير 2016، ص2.

(6) محمد بسيوني عبد الحليم، «الدويلات الجهادية: ما وراء التحولات المؤسسية في هياكل التنظيمات الإرهابية»، اتجاهات الأحداث، العدد (14)، سبتمبر - أكتوبر 2015، ص33.

(7) نعيم نذير شكر، «التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر»، دراسات دولية، العدد (48)، 2011، ص39.

(8) لمزيد من التفصيل انظر: بهجت قرني، «ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي»، السياسة الدولية، العدد (192)، أبريل 2013، ص38-40. أبو بكر الدسوقي «المصيدة الانتقالية: لماذا تتعثر الدول في فترات ما بعد الثورات العربية؟»، السياسة الدولية، العدد (188)، أبريل 2012. Nathan E.shields, "Unrest in the middle east: potential implication for international terrorism and counterterrorism policy", Global Security Studies, volume 3, issue 2, Spring 2012.

(9) صلاح سالم زرنوقة، «أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (36)، خريف 2012، ص118.

(10) محمد عبد السلام، «أوقات مضطربة: الحاجة إلى فهم حدود السلطة في المنطقة العربية»، السياسة الدولية، العدد (188)، أبريل 2012، ص 6-7.

(11) بيتر كول، «فوضى خطوط الحدود، تأمين حدود ليبيا»، دراسة مركز كارنيجي للسلام الدولي، 12 أكتوبر 2012.

(12) شادي عبد الوهاب، «تطور مقاربات الحدود من الاقتصاد إلى الأمن»، ملحق اتجاهات نظرية «الحدود»، السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015، ص7-8.

(13) خالد حنفي علي، «جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي»، السياسة الدولية، العدد (198)، أكتوبر 2014، ص102.

(14) «تونس الحدودية: جهاد وتهريب»، تقرير الشرق الأوسط، رقم 148، مجموعة الأزمات الدولية، 28 نوفمبر 2013، ص24.

(15) المرجع نفسه، ص26.

(16) انظر إطار ورشة عمل «مخاطر مضاعفة: الأنماط المتصاعدة لتهديدات الأنفاق في الشرق الأوسط»، وحدة التحولات الداخلية بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1 فبراير 2016.

(17) انظر: عبد القادر مبروك، «الوطن تكشف مافيا التهريب عبر قطاع غزة»، الوطن المصرية، 11 يوليو 2015.

(18) لمزيد من التفاصيل انظر: خضر خضور، «إمساك نظام الأسد بالدولة السورية»، دراسة لمركز كارنيجي للسلام الدولي، 8 يوليو 2015. رامي سويد، «سوريا: حرب أنفاق لكسر الاستعصاء الميداني»، شبكة سوريا مباشر، 25 نوفمبر 2014.

(19) «مصادر مطلعة: صالح يختبئ في نفق بمنطقة النهدين شيده قبل عشر سنوات»، الشرق الأوسط، 12 أكتوبر 2015. «قوات التحالف تكشف أنفاق صالح التي شيدها»، السجل، 12 أكتوبر 2015.

(20) «بالصور.. الحوثيون يحفرون نفقًا تحت مبنى السفارة السعودية بصنعاء»، يمن 24، 17 مارس 2015.

(21) محمد عز العرب، «تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الأوسط» في مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ومجموعة أكسفورد للأبحاث، ديسمبر 2015)، ص15.

(22) المرجع نفسه، ص15.

(23) «تونس الحدودية: جهاد وتهريب»، مرجع سابق، ص17.

(24) محمد عبد السلام، «مشكلات أمن الحدود في المنطقة العربية»، ورقة مقدمة إلى منتدى شركاء التنمية، القاهرة، أبريل 2008.

(25) «الأطراف الرخوة: مشكلات أمن الحدود في المنطقة العربية»، التقرير الإستراتيجي العربي 2013-2014، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015، ص319.

(26) Patrick M. Regan, «Interventions with civil war: A retrospective survey with prospective ideas», Civil Wars, Vol.12, No.4, December 2010, p.458.

(27) انظر في هذا السياق موقع: http://www.smallarmssurvey.org/ الخاص بانتشار الأسلحة الصغيرة والمتوسطة في العالم.

(28) «الجوار الحدودي والأمن القومي المصري»، تقرير ورشة عمل المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 11 ديسمبر 2013. Patrick M.Regan, "Interventions with civil war: A retrospective survey with prospective ideas", Civil Wars, Vol.12, No.4, December 2010.

(29) «جيش الجزائر يخوض حربًا لمنع تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية»، القدس العربي، 14 نوفمبر 2015.

(30) «الحدود اليمنية السعودية: أحداث صغيرة بأبعاد كبيرة»، العربي، 15 أبريل 2014.

(31) خالد حنفي علي، «التهديد الحدودي بين مأزق الدولة وتغيرات المنطقة»، السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015، ص3.

(32) «انتقام الجغرافيا في الاشتباك اليمني السعودي»، موقع التغيير اليمني، 25 يونيو 2015.
http://www.al-tagheer.com/art32321.html

(33) انظر في هذا السياق تقرير مكتب الأمين العام للأمم المتحدة عن خطر استفادة الإرهابيين من الجريمة عبر الوطنية. docbox.un.org/DocBox/docbox.nsf/GetFile?OpenAgent&DS

(34) محمد عبد الله يونس، «اقتصاديات الإرهاب: شبكات تمويل الأنشطة الإرهابية في إقليم الشرق الأوسط»، حالة الإقليم، العدد (9)، يوليو 2014، ص18.

(35) محمد عبد القادر خليل «خصخصة الجهاد: اقتصاديات الفعل الجهادي في الشرق الأوسط»، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، العدد (9)، 30 أغسطس 2014.

(36) «القرصنة في الصومال: الموانئ وطرق التجارة أفضل من السفن الحربية لمواجهة المشكلة»، بي بي سي البريطانية، 10 يوليو 2014.

(37) «مافيا تجارة البشر تتوحش: نساء للبغاء.. أرحام للإيجار.. أطفال للبيع»، صحيفة التقرير، 23 أكتوبر 2014.

(38) «ويلات الحرب تجبر سوريين على بيع أعضائهم»، الموقع الإلكتروني لراديو سوا، 16 مايو 2016.

(39) «داعش من النفط إلى الرأس وبينهما الحبل السري»، رويترز، 18 فبراير 2015. علاء حلبي «سوريا: تجارة الأعضاء البشرية تزدهر»، السفير، بيروت، 30 يناير 2015.

(40) محمد العبسي، «خطف الأجانب في اليمن: سوق سوداء لتنظيم القاعدة»، السفير، بيروت، 25 مايو 2014.

(41) توم كيتنج، «اقتصاد الجهاد: كيف تجني الجماعات المتطرفة الأموال؟»، راقب، 11 ديسمبر 2014.

(42) أحمد إبراهيم محمود، «الحروب الأهلية في أفريقيا»، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص21.

(43) Marc R. Roseblum, Jerome P. Bjelopera & Kristin M. Finkleg,» Border secutity: understanding threats at US borders», Congressional Research Service, 21 February, 2013, p8-9.

(44) «شبكات الظل: اقتصاديات الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط»، تقرير ورشة عمل وحدة التحولات الداخلية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 12 مارس 2015.

(45) لينا الخطيب، «إستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد»، سلسلة أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للسلام الدولي، 29 يونيو 2015. Marc R.Roseblum, Jerome P. Bjelopera & Kristin M.Finkleg," Border security: understanding threats at US borders", Congressional Research Service ,21 February, 2013.

(46) محمد بسيوني عبد الحليم، «كيف تتشكل مدركات التنظيمات الدينية العابرة للحدود؟»، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد (203)، يناير 2016، ص15.

(47) محمد جمعه، «الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر: الأبنية الفكرية والتنظيمية»، كراسات إستراتيجية، العدد (259)، ديسمبر 2015، ص8.

(48) عماد علو، «الإستراتيجية القتالية لتنظيم داعش»، السياسة الدولية، العدد (199)، يناير 2015، ص16.

(49) يوسف ورداني، «العوامل الخمسة: لماذا ينضم شباب الإقليم إلى تنظيم داعش؟»، حالة الإقليم، العدد (12)، 2013، ص5-6.

(50) عبد الستار حتيتة، «الخطاب الجديد لدواعش ليبيا: هيا بنا إلى مثلث كولومبيا»، الشرق الأوسط، لندن، 21 ديسمبر 2015.

(51) «كي مون: 34 منظمة انضمت إلى داعش في أقل من شهرين»، الشرق الأوسط، لندن، 7 فبراير 2016.

(52) لوري بلوتكين بوغارت، «التمويل السعودي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 23 يونيو 2014.

(53) وحدة التحولات الداخلية، «مسارات ذاتية: مصادرات تمويل التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية»، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 25 أغسطس 2015.

(54) تشارلز ليستر، «قطع السيولة عن داعش»، مركز بروكنجز، الدوحة، 24 أكتوبر 2014.

(55) سيسيليا فارفان، «من يشتري النفط المسروق؟»، مركز اتجاهات للبحوث والاستشارات، 14 أغسطس 2015.

(56) «تمويل داعش.. اقتصاد التنظيم الغامض»، ميدل إيست أونلاين، 3 سبتمبر 2016.

(57) أحمد محمد أبو زيد، «من التبرعات إلى النفط: كيف تحول داعش إلى أغنى تنظيم إرهابي في العالم؟»، الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 9 أكتوبر 2014.

(58) «تقرير: داعش يبيع الأسماك والسيارات لتعويض خسائر النفط»، الشروق، القاهرة، 30 أبريل 2016.

(59) «مصادر غير نفطية حافظت على اقتصاد داعش»، الشروق، 16 ديسمبر 2015.

(60) محمد عبد الله يونس، «اقتصاديات الإرهاب: شبكات تمويل الأنشطة الإرهابية في إقليم الشرق الأوسط»، مرجع سابق، ص19.

(61) فردريك ويري، مرجع سابق، ص9.

(62) تشارلز ليستر، «المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة إدماجهم؟»، موجز سياسات، مركز بروكنجز، الدوحة، 13 أغسطس 2015.

(63) خالد حنفي علي، «النظام الإقليمي والتغيرات الحادة بعد الثورات»، ملحق اتجاهات نظرية «نظام إقليمي متغير: تفاعلات سائلة.. ومسارات مرتبكة»، السياسة الدولية، العدد (200)، أبريل 2015، ص3-4. «عولمة جهادية: تدفقات المقاتلين الأجانب العابرة للحدود في الشرق الأوسط، التقرير الإستراتيجي العربي 2013-2014»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2015، ص333.

(64) مروة صبحي منتصر، «تشابكات اللاجئين والصراعات في الشرق الأوسط»، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015، ص18-20.

(65) «اللاجئون.. رهان التنظيمات الإرهابية»، الشرق الأوسط، لندن، 16 مايو 2016.

(66) شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية 2003-2008 دراسة مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

(67) «تونس الحدودية: جهاد وتهريب»، مرجع سابق، ص10.

(68) «تجنيد داعش للمراهقات يتزايد.. وقوة من الأطفال الجهاديين باسم أشبال الخلافة»، سي إن

إن عربي، 25 فبراير 2015. صفاء عزب «أشبال الخلافة.. جيل جديد من الإرهابيين في مدرسة داعش»، مجلة الخليج، 24 يوليو 2015.

(69) مصطفى الطرهوني، «طيور الظلام تتغذى على أكباد الأطفال في الحروب»، المدينة، 6 مايو 2014.

(70) أحمد زكريا الباسوسي، «المقاتلون الأشبال: تحديات انتشار نمط الجنود الأطفال في دول الإقليم»، تقديرات وحدة التحولات الداخلية بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 6 أبريل 2014.

(71) لوري بلونكين بوغارت، «الانقطاع مع قطر والكويت بشأن تمويل الإرهاب»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المرصد السياسي رقم 2247، 2 مايو 2014.

(72) مايكل نايتس، «فيلق إيران الأجنبي: دور الميليشيات الشيعية العراقية في سوريا»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المرصد السياسي رقم 2096، 27 يونيو 2013.

(73) ظافر محمد العجمي، «الميليشيات المدعومة من الخارج: خطر لتأجيج الصراعات وتقويض الدول»، آراء حول الخليج، العدد (104)، 2016.

(74) «اقتصاد النواحي: أنماط إدارة الأنشطة التجارية في سوريا خلال الحرب الأهلية»، الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 20 أبريل 2015.

(75) حمود المحمود، «اقتصاد الحرب في الصراع السوري: دبر رأسك»، مركز كارنيجي للسلام الدولي، 23 يوليو 2015.

(76) تقرير ورشة عمل «شبكات الظل: اقتصاديات الصراعات الداخلية المسلحة في الشرق الأوسط»، مرجع سابق.

(77) أحمد دياب، «صراعات بلا نهاية: الخصائص الست للصراعات الداخلية في المنطقة العربية»، اتجاهات الأحداث، العدد (3)، أكتوبر 2014، ص36.

(78) أسامة مهدي، دولة الخلافة لداعش تتشكل من حلب السورية لنينوى العراقية، على موقع إيلاف الإخباري، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://elaph.com/Web/News/2014/6/912556.html

(79) يزيد صايغ، «معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية»، دراسة مركز كارنيجي للسلام الدولي، 30 مارس 2016.

(80) أحمد الشورى أبو زيد، «كيف تنتهي الحروب؟: الانتصار - الهزيمة - الجمود - التسوية»، ملحق مفاهيم المستقبل Complicated Wars: «لماذا تنشب.. وكيف تدار.. ومتى تنتهي الصراعات المسلحة؟»، تحليل الأحداث، العدد (9)، أبريل 2015، ص13.

(81) «المجتمع المدني والصومال: تحديات الفراغ»، الاتحاد، أبو ظبي، 21 يونيو 2013.

(82) منصف قرطاس، «على حافة الهاوية: التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية»، ورقة منشورة بمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، العدد (17)، 2014، ص 10-12.

(83) محمد عبد الله يونس، «استعادة الدولة: اتجاه استرداد السيادة في بعض الدول العربية»، تحليل الأحداث، أبو ظبي، العدد (1)، أغسطس 2014.

*

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF THE ARAB RESEARCH AND STUDIES
نشر أبحاث الباحثات العربية

المصادر والمراجع

أولاً- باللغة العربية:

1- الكتب:

1- أحمد إبراهيم محمود، «الحروب الأهلية في أفريقيا»، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001).

2- شحاتة محمد ناصر، «سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية 2003-2008، دراسة مقارنة»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

3- محمد عبد الله يونس (تحرير)، «تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الأوسط» في مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ومجموعة أكسفورد للأبحاث، ديسمبر 2015).

2- الدوريات:

1- أبو بكر الدسوقي، «المصيدة الانتقالية: لماذا تتعثر الدول في فترات ما بعد الثورات العربية؟»، السياسة الدولية، العدد (188)، أبريل 2012.

2- أحمد الشورى أبو زيد، «كيف تنتهي الحروب؟: الانتصار- الهزيمة- الجمود- التسوية»، ملحق مفاهيم المستقبل«Complicated Wars: لماذا تنشب.. وكيف تدار.. ومتى تنتهي الصراعات المسلحة؟»، تحليل الأحداث، العدد (9)، أبريل 2015.

3- أحمد دياب، «صراعات بلا نهاية: الخصائص الست للصراعات الداخلية في المنطقة العربية»، اتجاهات الأحداث، العدد (3)، أكتوبر 2014.

4- بهجت قرني، «ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي»، السياسة الدولية، العدد (192)، أبريل 2013.

5- خالد حنفي علي، «التهديد الحدودي بين مأزق الدولة وتغيرات المنطقة»، السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.

6- ـــــــ «النظام الإقليمي والتغيرات الحادة بعد الثورات»، ملحق اتجاهات نظرية «نظام إقليمي متغير: تفاعلات سائلة.. ومسارات مرتبكة»، السياسة الدولية، العدد (200)، أبريل 2015.

7- ـــــــ «جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي»، السياسة الدولية، العدد (198)، أكتوبر 2014.

8- خالد حنفي علي، «ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول»، السياسة الدولية، العدد (192)، أبريل 2013.
9- زهير الحامدي، «ثلاث سنوات من الثورة الليبية: التحديات والمآلات»، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (7)، مارس 2014.
10- شادي عبد الوهاب، «تطور مقاربات الحدود من الاقتصاد إلى الأمن»، ملحق اتجاهات نظرية «الحدود»، السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.
11- صلاح سالم زرنوقة، «أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (36)، خريف 2012.
12- علي الدين هلال، «حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول»، المستقبل العربي، العدد (435)، مايو 2015.
13- عماد علو، «الإستراتيجية القتالية لتنظيم داعش»، السياسة الدولية، العدد (199)، يناير 2015.
14- مالك عوني، «ما بعد التفكك: هل انتهت صلاحية الشرق الأوسط؟»، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد (203)، يناير 2016.
15- محمد بسيوني عبد الحليم، «الدويلات الجهادية: ما وراء التحولات المؤسسية في هياكل التنظيمات الإرهابية؟»، اتجاهات الأحداث، العدد (14)، سبتمبر- أكتوبر 2015.
16- ـــــــــ، «كيف تتشكل مدركات التنظيمات الدينية العابرة للحدود؟»، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد (203)، يناير 2016.
17- محمد جمعة، «الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر: الأبنية الفكرية والتنظيمية»، كراسات إستراتيجية، العدد (259)، ديسمبر 2015.
18- محمد عبد الحفيظ الشيخ «ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة»، المستقبل العربي، العدد (432)، فبراير 2015.
19- محمد عبد السلام، «أوقات مضطربة: الحاجة إلى فهم حدود السلطة في المنطقة العربية»، السياسة الدولية، العدد (188)، أبريل 2012.
20- محمد عبد الله يونس، «استعادة الدولة: اتجاه استرداد السيادة في بعض الدول العربية»، تحليل الأحداث، أبو ظبي، العدد (1)، أغسطس 2014.
21- ـــــــــ، «اقتصاديات الإرهاب: شبكات تمويل الأنشطة الإرهابية في إقليم الشرق الأوسط»، حالة الإقليم، العدد (9)، يوليو 2014.
22- محمد عبد القادر خليل، «خصخصة الجهاد: اقتصاديات الفعل الجهادي في الشرق الأوسط»، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد (9)، 30 أغسطس 2014.
23- مروة صبحي منتصر، «تشابكات اللاجئين والصراعات في الشرق الأوسط»، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.

24-ظافر محمد العجمي، «الميليشيات المدعومة من الخارج: خطر لتأجيج الصراعات وتقويض الدول»، آراء حول الخليج، العدد (104)، 2016.
25-نعيم نذير شكر «التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر»، دراسات دولية، العدد (48)، 2011.
26-يوسف ورداني، «العوامل الخمسة: لماذا ينضم شباب الإقليم إلى تنظيم داعش؟»، حالة الإقليم، العدد (12)، 2013.

3- الأوراق:

1- أحمد زكريا الباسوسي، بيئات حاضنة: التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية..بؤر الانتشار والأسباب، أوراق الإقليمي، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، أبريل 2015.
2- بيتر كول، «فوضى خطوط الحدود، تأمين حدود ليبيا»، دراسة مركز كارنيجي للسلام الدولي، 12 أكتوبر 2012.
3- تشارلز ليستر، «التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة»، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة، العدد (16)، يناير 2016.
4- ـــــــ، «المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة إدماجهم؟»، موجز سياسات، مركز بروكنجز الدوحة، 13 أغسطس 2015.
5- «تونس الحدودية: جهاد وتهريب»، تقرير الشرق الأوسط، رقم 148، مجموعة الأزمات الدولية، 28 نوفمبر 2013.
6- حمود المحمود، «اقتصاد الحرب في الصراع السوري: دبر رأسك»، دراسة لمركز كارنيجي للسلام الدولي، بيروت، 23 يوليو 2015.
7- خضر خضور، «إمساك نظام الأسد بالدولة السورية»، دراسة لمركز كارنيجي للسلام الدولي، 8 يوليو 2015.
8- لينا الخطيب، «إستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد»، سلسلة أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للسلام الدولي، 29 يونيو 2015.
9- منصف قرطاس، «على حافة الهاوية: التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية»، ورقة منشورة بمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، العدد (17)، 2014.
10-يزيد صايغ، «معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية»، دراسة مركز كارنيجي للسلام الدولي، بيروت، 30 مارس 2016.

4- المؤتمرات والندوات:

1- «شبكات الظل: اقتصاديات الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط»، تقرير ورشة عمل وحدة التحولات الداخلية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 12 مارس 2015.

2- محمد عبد السلام، «مشكلات أمن الحدود في المنطقة العربية»، ورقة مقدمة إلى منتدى شركاء التنمية، القاهرة، أبريل 2008.
3- «مخاطر مضاعفة: الأنماط المتصاعدة لتهديدات الأنفاق في الشرق الأوسط»، ورشة عمل نظمتها وحدة التحولات الداخلية بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1 فبراير 2016.

5- التقارير:

1- «الأطراف الرخوة: مشكلات أمن الحدود في المنطقة العربية»، التقرير الإستراتيجي العربي 2013-2014، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015.
2- تقرير مكتب الأمين العام للأمم المتحدة عن خطر استفادة الإرهابيين من الجريمة عبر الوطنية. docbox.un.org/DocBox/docbox.nsf/GetFile?OpenAgent&DS
3- «عولمة جهادية: تدفقات المقاتلين الأجانب العابرة للحدود في الشرق الأوسط، التقرير الإستراتيجي العربي 2013-2014»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2015.

6- المقالات:

1- «الحدود اليمنية السعودية: أحداث صغيرة بأبعاد كبيرة»، العربي، الدوحة، 15 أبريل 2014.
2- «اللاجئون.. رهان التنظيمات الإرهابية»، الشرق الأوسط، لندن، 16 مايو 2016.
3- «المجتمع المدني والصومال: تحديات الفراغ»، الاتحاد، أبو ظبي، 21 يونيو 2013.
4- «بالصور.. الحوثيون يحفرون نفقًا تحت مبنى السفارة السعودية بصنعاء»، يمن 24، 17 مارس 2015.
5- «جيش الجزائر يخوض حربًا لمنع تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية»، القدس العربي، لندن، 14 نوفمبر 2015.
6- «قوات التحالف تكشف أنفاق صالح التي شيدها»، السجل، 12 أكتوبر 2015.
7- عبد الستار حتيتة، «الخطاب الجديد لدواعش ليبيا: هيا بنا إلى مثلث كولومبيا»، الشرق الأوسط، لندن، 21 ديسمبر 2015.
8- عبد القادر مبروك، «الوطن تكشف مافيا التهريب عبر قطاع غزة»، الوطن المصرية، 11 يوليو 2015.
9- عبد الكريم الميناوي، «منتدى مراكش للأمن يناقش الفراغ الأمني وتوسع مناطق الهشاشة بشمال أفريقيا والساحل والصحراء»، الشرق الأوسط، لندن، 25 يناير 2014.
10- علاء حلبي، «سوريا: تجارة الأعضاء البشرية تزدهر»، السفير، بيروت، 30 يناير 2015.

11-«مافيا تجارة البشر تتوحش: نساء للبغاء.. أرحام للإيجار.. أطفال للبيع»، صحيفة التقرير، 23 أكتوبر 2014.
12-محمد العبسي، «خطف الأجانب في اليمن: سوق سوداء لتنظيم القاعدة»، السفير، بيروت، 25 مايو 2014.
13-مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية «مناطق الفراغ والميلشيات المسلحة في الوطن العربي»، أخبار الخليج، البحرين، 23 أبريل 2015.
14-«مصادر غير نفطية حافظت على اقتصاد داعش»، الشروق، 16 ديسمبر 2015.
15-«مصادر مطلعة: صالح يختبئ في نفق بمنطقة النهدين شيده قبل عشر سنوات»، الشرق الأوسط، 12 أكتوبر 2015.
16-مصطفى الطرهوني، «طيور الظلام تتغذى على أكباد الأطفال في الحروب»، المدينة، 6 مايو 2014.
17-«كي مون: 34 منظمة انضمت إلى داعش في أقل من شهرين»، الشرق الأوسط، لندن، 7 فبراير 2016.

7- المواقع الإخبارية:

1- أحمد زكريا الياسومي، «المقاتلون الأشبال: تحديات انتشار نمط الجنود الأطفال في دول الإقليم»، تقديرات وحدة التحولات الداخلية بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 6 أبريل 2014. نقلًا عن المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي على الرابط التالي: http://ncro.sy/?p=788
2- أحمد محمد أبو زيد، «من التبرعات إلى النفط: كيف تحول داعش إلى أغنى تنظيم إرهابي في العالم؟»، الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 9 أكتوبر 2014.
www.rcssmideast.org/Article/2668/PublicationByYear.aspx?TypeId=3
3- أسامة مهدي، «دولة الخلافة لداعش تتشكل من حلب السورية لينيوي العراقية»، إيلاف، 9 يونيو 2014. http://elaph.com/Web/News/2014/6/912556.html
4- «اقتصاد النواحي: أنماط إدارة الأنشطة التجارية في سوريا خلال الحرب الأهلية»، الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 20 ابريل 2015. نقلًا عن مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية: http://rawabetcenter.com/archives/6227
5- «القرصنة في الصومال: الموانئ وطرق التجارة أفضل من السفن الحربية لمواجهة المشكلة»، بي بي سي البريطانية، 10 يوليو 2014.
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/07/140710_facing_somali_piracy_by_development
6- «انتقام الجغرافيا في الاشتباك اليمني السعودي»، موقع التغيير اليمني، 25 يونيو 2015.
http://www.al-tagheer.com/art32321.html

7- «تجنيد داعش للمراهقات يتزايد.. وقوة من الأطفال الجهاديين باسم أشبال الخلافة»، سي إن إن عربي، 25 فبراير 2015.
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/02/25/me-250215-michael-holmes-isis-kids-propaganda

8- تشارلز ليستر، «قطع السيولة عن داعش»، مركز بروكنجز الدوحة، 24 أكتوبر 2014.
https://www.brookings.edu/blog/markaz/2014/10/24/%d9%82%d8%b7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d9%88%d9%84%d8%a9-%d8%b9%d9%86-%d8%af%d8%a7%d8%b9%d8%b4/

9- «تمويل داعش.. اقتصاد التنظيم الغامض»، ميدل إيست أونلاين، 3 سبتمبر 2016.
http://www.middle-east-online.com/?id=183407

10-«داعش من النفط إلى الرأس وبينهما الحبل السري»، رويترز، 18 فبراير 2015.
https://arabic.rt.com/news/774439-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4/

11-رامي سويد، «سوريا: حرب أنفاق لكسر الاستعصاء الميداني»، شبكة سوريا مباشر، 25 نوفمبر 2014. http://slnnews.co/?m=2014&paged=89

12-سيسيليا فارفان، «مَن يشتري النفط المسروق؟»، مركز الروابط للبحوث والاستشارات، 14 أغسطس 2015. http://rawabetcenter.com/archives/14207

13-لوري بلوتكين بوغارت، «التمويل السعودي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 23 يونيو 2014.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/saudi-funding-of-isis

14-ـــــــــــ، «الانقطاع مع قطر والكويت بشأن تمويل الإرهاب»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المرصد السياسي رقم 2247، 2 مايو 2014.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-terrorist-funding-disconnect-with-qatar-and-kuwait

15-مايكل نايتس، «فيلق إيران الأجنبي: دور الميليشيات الشيعية العراقية في سوريا»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المرصد السياسي رقم 2096، 27 يونيو 2013.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-foreign-legion-the-role-of-iraqi-shiite-militias-in-syria

16-«ويلات الحرب تجبر سوريين على بيع أعضاءهم»، الموقع الإلكتروني لراديو سوا، 16 مايو 2016.
http://www.radiosawa.com/a/syria-trade-organ-war-/306630.html

ثانيًا- باللغة الإنجليزية:

Books:

- Micheal Hudson, The crisis of the Arab states, (Washington: Belfer center for studies and International Affairs, February 2015).

Periodicals:

- Nathan E. Shields, «Unrest in the middle east: potential implication for international terrorism and counterterrorism policy», Global Security Studies, volume 3, issue 2, Spring 2012.
- Patrick M. Regan, «Interventions with civil war: A retrospective survey with prospective ideas», Civil Wars, Vol.12, No.4, December 2010.

Papers:

- Marc R. Roseblum, Jerome P. Bjelopera & Kristin M. Finkleg, «Border security: understanding threats at US borders», Congressional Research Service ,21 February, 2013.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF THE ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصر أعلى الجامعات العربية

معهد البحوث والدراسات العربية